جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سيمنار الثلاثاء: للعام الأكاديمي 2024-2025

مصر ما بعد 2025.. رؤية تنموية طويلة الأجل

الحلقة السادسة

"آفاق تنمية قطاع السياحة المصري"

المتحدث

الدكتور/ هشام زعزوع
وزير السياحة الأسبق

الثلاثاء 18 مارس 2025

مجموعة عمل السيمنار

المشرف العلمي

أ.د. مصطفى أحمد مصطفى
الأستاذ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

المستشار العلمي

أ.د. إبراهيم العيسوي
الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

المنسق العلمي

أ.د. علاء زهران
الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

فريق الدعم المساند

د. طارق على سليم المدرس بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية	**د. أحمد ممدوح سعد** المدرس بمركز التنمية الإقليمية
أ. أمل سرور مدير عام الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية	**د. طارق طاهر عبده** أخصائي الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية

عقد معهد التخطيط القومي الثلاثاء الموافق 18 مارس 2025، سادس حلقات "سيمنار الثلاثاء" للعام الأكاديمي 2024- 2025 تحت مظلة مشروع: "مصر ما بعد 2025... رؤية تنموية طويلة الأجل" بعنوان "آفاق تنمية قطاع السياحة المصري"، وتناولت الحلقة النقاط الرئيسية التالية:

1. **تعريف السائح والزائر**
2. **السياحة وتاريخها**
3. **لماذا السياحة؟**
4. **تاريخ السياحة المصرية**
5. **السياحة المصرية ليست صناعة هشة**
6. **خطة الحكومة المصرية للنهوض بالقطاع السياحي ضمن رؤية مصر 2030**
   - 1/6. تطور قطاع السياحة في مصر (2024)
   - 2/6. الاستراتيجية الوطنية للسياحة المستدامة 2030
   - 3/6. مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد المصري
   - 4/6. الاستثمارات المستهدفة في قطاع السياحة
   - 5/6. محاور تطوير القطاع السياحي المصري
   - 6/6. التوقعات المستقبلية لقطاع السياحة في مصر
7. **تأثير خفض قيمة العملة الوطنية والاضطرابات الإقليمية على السياحة**
8. **التدابير الواجب اتخاذها لتحقيق الرؤية التنموية الاقتصادية للقطاع السياحي**
   - 1/8. تحليل الأرقام والاحتياجات
   - 2/8. الحوافز لزيادة حركة الطيران
   - 3/8. تحليل SWOT للطيران السياحي
   - 4/8. استراتيجيات التعاون الدولي
   - 5/8. تنمية قطاع السياحة: التحديات والحلول
   - 6/8. الحسابات القومية للسياحة المصرية (Tourism Satellite Account)
   - 7/8. قطاع السياحة في الموازنة العامة للدولة
9. **التوصيات**

مقدمة:

لقد بات القطاع السياحي من أهم القطاعات التي تعول عليه حكومات الدول لزيادة مواردها المالية، بل تحوَّل إلى محرك أساسي لاقتصاد بعض الدول ومورد مالي لا يقل أهمية عن الموارد الطبيعية، مثل: النفط والغاز والذهب وغيرها من الثروات. ويكفي القول إن السياحة باتت قطاعاً اقتصادياً عالمياً ضخماً، حتى انه يمثل نحو 12 في المئة من الميزان الاقتصادي العالمي! والدولة المصرية لديها الإمكانيات العالية لسوق السياحة العالمي لتكون السياحة قاطرة للتنمية بها.

1.تعريف السائح والزائر

الزائر تقل زيارته عادة عن 24 ساعة، في حين أن السائح يقضي ليلة واحدة على الأقل في الوجهة السياحية، بينما لا يفعل الزائر ذلك.

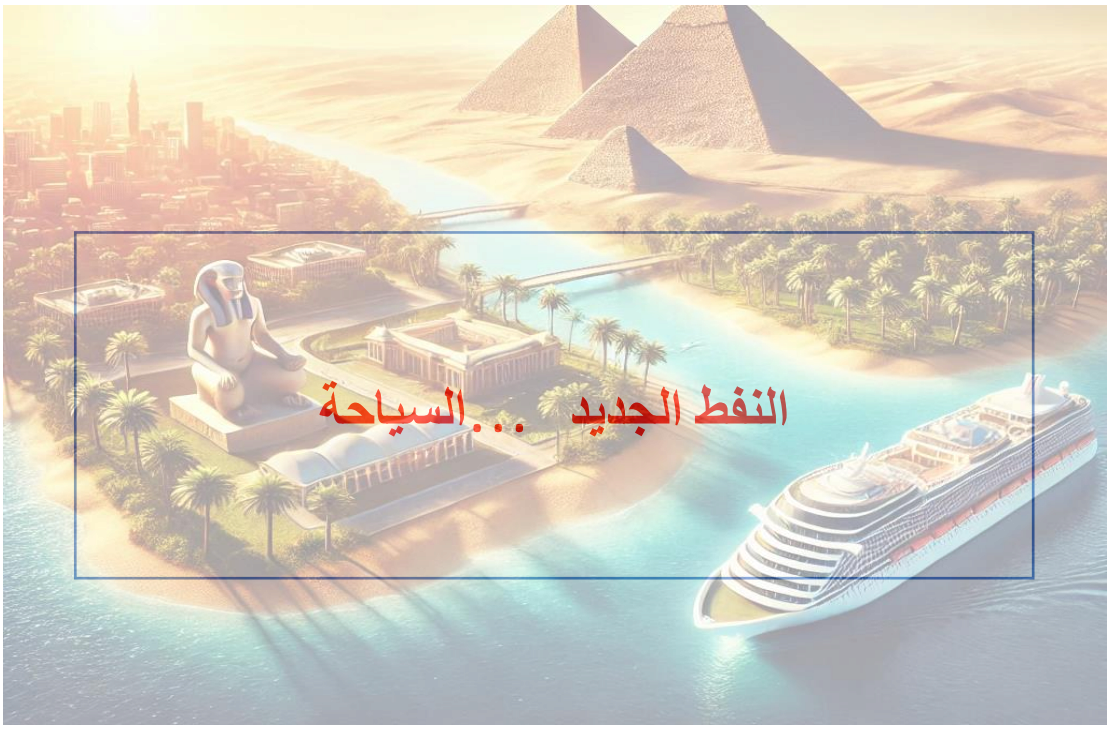

2. السياحة وتاريخها

تطور قطاع السياحة تاريخيًا من خلال خمس مراحل كما يلي:

المرحلة الأولي

يعود تاريخ السياحة إلى العصور القديمة، حيث سافر الأفراد لاستكشاف ثقافات وحضارات مختلفة، وقد وجدت أدلة على السياحة في مصر القديمة، حيث زار الإغريق والرومان الأهرامات والمعابد.

المرحلة الثانية

في العصور الوسطى، كانت السياحة الدينية مثل الحج إلى مكة والقدس أحد أشكال السفر الرئيسية.

المرحلة الثالثة

شهد القرن التاسع عشر تحولًا رئيسيًا مع تطوير السكك الحديدية والبواخر، ما أدى إلى تسهيل السفر الجماعي.

المرحلة الرابعة

قام توماس كوك في عام 1841 بتنظيم أول رحلة سياحية جماعية، مما أسهم في تطوير السياحة كصناعة عالمية.

المرحلة الخامسة

مع تطور الطيران في القرن العشرين، أصبحت السياحة متاحة بشكل أوسع، ومع حلول القرن الحادي والعشرين ساهمت التكنولوجيا والإنترنت في جعل السياحة صناعة رقمية متقدمة.

3. لماذا السياحة؟

في عام 1950

بلغ عدد السياح الدوليين 25 مليون سائح فقط، وارتفع إلى أكثر من 1.5 مليار سائح في عام 2019، مما يعكس النمو الكبير في هذا القطاع عالميًا.

في عام 2019

بلغ عدد السياح الدوليين أكثر من 1.5 مليار شخص، مع توقعات بارتفاع العدد إلى 2 مليار سائح بحلول عام 2030.

في عام 2020 بعد جائحة كورونا

شهدت السياحة العالمية انخفاضًا بنسبة 73% بسبب الجائحة.

في عام 2022

تعافت السياحة تدريجيًا، حيث سجلت زيادة بنسبة 86% مقارنة بعام 2021، ووصلت أعداد السياح إلى 900 مليون سائح، أي ما يعادل 65% من مستويات ما قبل الجائحة.

في عام 2024

بلغ عدد السياح نحو 1.4 مليار سائح، ما يعكس تعافيًا بنسبة 99% من مستويات ما قبل الجائحة وزيادة بنسبة 11% مقارنة بعام 2023، أي بزيادة قدرها 140 مليون سائح.

مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي:

- وفقًا لمنظمة السياحة العالمية (UNWTO)، يساهم قطاع السياحة بحوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

- في بعض الدول مثل فرنسا وإسبانيا، تمثل السياحة أكثر من 12% من إجمالي الناتج المحلي.

4.تاريخ السياحة المصرية

تعتبر أوروبا الغربية المصدر الأكبر للسياح إلى مصر، يليها أوروبا الشرقية، ثم منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وتظل الولايات المتحدة والجنسيات الأخرى في ذيل تلك القائمة من حيث عدد الوافدين إلى مصر. وقديمًا كانت مصر تعتمد على التراث الثقافي والأثري لجذب السائحين، ولكن منذ التطور الملحوظ الذي شهدته مناطق المواقع السياحية في البحر الأحمر وجنوب سيناء، أصبحت السياحة الترفيهية تمثل السبب الرئيسي للزيارة. ويمكن تقسيم مراحل تطور السياحة في مصر بشكل أكثر توثيقًا كالتالي:

المرحلة الأولي (عام 1995):
وفد نحو 3.7 مليون سائح إلى مصر خلال ذلك العام بإيرادات بلغت نحو 2.5 مليار دولار.

المرحلة الثانية (2010):
وفد نحو 14.7 مليون سائح إلى مصر خلال ذلك العام بإيرادات بلغت نحو 12.5 مليار دولار.

المرحلة الثالثة (2019):
وفد نحو 13.1 مليون سائح إلى مصر خلال ذلك العام بإيرادات بلغت نحو 13 مليار دولار.

المرحلة الرابعة (2023):
وفد نحو 15 مليون سائح إلى مصر خلال ذلك العام بإيرادات بلغت نحو 12 مليار دولار.

المستهدف 2030:
تضع مصر مستهدفات طموحة لقطاع السياحة تتضمن جذب 30 مليون سائح بحلول عام 2030، ارتفاعاً من 14.9 مليون زائر بنهاية عام 2023، و15.3 مليوناً بنهاية العام الجاري 2025، ليكون العدد الأكبر من السائحين في تاريخ مصر، حسبما أعلن شريف فتحي وزير السياحة والآثار، بشأن استراتيجيات الوزارة لتعزيز قطاعي السياحة والآثار، وسياسات التوسع في الحملات التسويقية الدولية واستهداف أسواق جديدة وواعدة كدول أمريكا اللاتينية على سبيل المثال.

5. السياحة المصرية ليست صناعة هشة

على الرغم من الأزمات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها مصر، أثبتت السياحة المصرية قدرتها على التعافي بسرعة. فبعد ثورة 2011، انخفض عدد السياح بنسبة 60%، لكنه عاد للارتفاع بنسبة 130% بين عامي 2016 و2019. انخفضت السياحة العالمية في ظل جائحة كورونا، بنسبة 73%، بينما تمكنت مصر من الاحتفاظ بـ 45% من تدفقات السياحة مقارنة بدول المنطقة.

وفقًا للبنك الدولي، تظل مصر واحدة من أكثر الوجهات المرغوبة عالميًا، حيث تصدرت الوجهات السياحية العربية من حيث معدل النمو السياحي في عام 2022. كذلك فإن تنوع المنتجات السياحية بين السياحة الثقافية، الشاطئية، البيئية، والعلاجية، يجعل القطاع أكثر استدامة وأقل عرضة للتقلبات الاقتصادية. ويوضح الشكل البياني التالي حركة السياحة والمستهدف خلال الفترة (1995-2030)، كما يوضحها الشكل التالي:

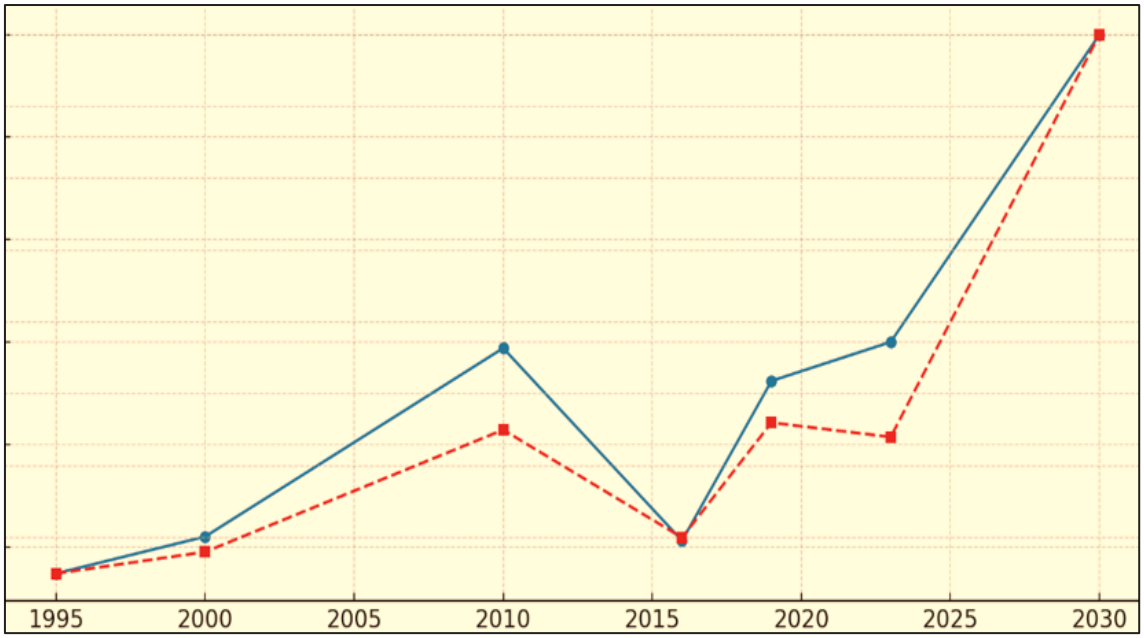

حركة السياحة والمستهدف خلال الفترة (1995-2030)

6. خطة الحكومة المصرية للنهوض بالقطاع السياحي ضمن رؤية مصر 2030

تعكس استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، والتي تهدف لتعزيز مستقبل السياحة المستدامة، وتحقيق نمو اقتصادي كبير من خلال تحسين البنية التحتية، والخدمات الرقمية، والاستثمار في المشاريع السياحية الكبرى.

1/6 تطور قطاع السياحة في مصر (2024)

- شهدت السياحة العالمية تعافيًا ملحوظًا، حيث بلغ عدد السياح الدوليين حوالي 1.4 مليار سائح، ما يعادل 99% من مستويات ما قبل الجائحة.
- استقبلت مصر نحو 15.7 مليون سائح في عام 2024، محققة إيرادات بلغت 14.1 مليار دولار.
- يعكس هذا التعافي القوي قدرة مصر على جذب المزيد من السياح من مختلف الأسواق العالمية، مما يدعم استراتيجياتها التنموية في القطاع السياحي.

2/6.الاستراتيجية الوطنية للسياحة المستدامة 2030

تستهدف الاستراتيجية زيادة الحركة السياحية إلى 30 مليون سائح حتى عام 2030، من خلال العمل على تحقيق معدلات الحركة السياحية الوافدة إلى المقصد السياحي المصري بنحو 25% و30% سنويًا، وذلك في إطار رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030. وارتبطت بهذه الاستراتيجية بعض المشروعات منها:

- إنشاء "مدينة الجلالة" كمقصد سياحي عالمي جديد يوفر فنادق ومنتجعات سياحية متطورة
- تطوير منطقة العلمين الجديدة لجذب السياحة الشاطئية الفاخرة
- إعادة إحياء مشروع "التلفريك السياحي" في سانت كاترين ضمن خطة الترويج للسياحة الدينية والبيئية

3/6.مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد المصري

أرقام وإحصاءات رئيسية:

- **الناتج المحلي الإجمالي:** ساهم قطاع السياحة بـ 91.4 مليار جنيه خلال عام 2022/2021، بنسبة نمو 31.5% مقارنة بالعام السابق.
- **فرص العمل:** يوفر القطاع السياحي حوالي 3 ملايين فرصة عمل، ما يمثل نحو 12.6% من إجمالي القوى العاملة في مصر.
- **مساهمة السياحة في توفير العملة الأجنبية:** يعتبر قطاع السياحة من أهم مصادر النقد الأجنبي، حيث بلغت الإيرادات السياحية 14.1 مليار دولار في 2024، ومن المتوقع ارتفاعها إلى 28.8 مليار دولار بحلول 2030.

أمثلة للمشروعات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية للسياحة:

- تطوير مرسى سياحي عالمي في منطقة العلمين لاستقطاب سياحة اليخوت والرحلات البحرية الفاخرة
- إطلاق مبادرات تدريب وتأهيل الكوادر السياحية لضمان تقديم خدمات ذات مستوى عالمي
- التوسع في برامج السياحة العلاجية بإنشاء مراكز طبية عالمية في واحتي سيوة وحلوان

4/6. الاستثمارات المستهدفة في قطاع السياحة

تُقدر استثمارات الحكومة المصرية في قطاع السياحة والآثار لعام 2023/2022 بحوالي 7.4 مليار جنيه، بزيادة 19.4% عن العام السابق. وتعمل الحكومة على تحفيز الاستثمار الخاص في المشاريع السياحية الجديدة.

أمثلة للمشروعات الاستثمارية الجديدة:

- إنشاء مدينة سياحية متكاملة في منطقة رأس الحكمة على الساحل الشمالي
- إطلاق مشروع تطوير منطقة الأهرامات "Giza Plateau Development" لتحسين تجربة الزوار من خلال تقنيات الواقع المعزز والخدمات الحديثة

- زيادة سعة الفنادق في شرم الشيخ والغردقة ومرسى علم عبر شراكات استثمارية مع كبرى الشركات السياحية العالمية

5/6. محاور تطوير القطاع السياحي المصري

1/5/6 التسويق والترويج السياحي

- تنفيذ حملات ترويجية دولية تستهدف الأسواق الآسيوية والأوروبية عبر وسائل التواصل الاجتماعي والإعلانات الرقمية
- العمل على استقطاب عدد 100 من المؤثرين العالميين للترويج لمصر كوجهة سياحية. ففي الوقت الذي يملك هؤلاء المؤثرون ملايين المتابعين، سريعي التأثر بهم وبكل ما ينشرونه على صفحاتهم بمواقع التواصل، فإنهم يملكون قدرة "خارقة" على إقناع الآخرين، بالاقتداء بهم وتقليدهم، حيث باستطاعة كل "مؤثر" لديه جمهوره الخاص ومتابعوه، التسويق سياحيًا لأي بلد يزورها، والقيام بدور، ربما، تعجز عنه مؤسسات محلية كبيرة، سواء اتفقنا مع ذلك أو اختلفنا. مثل ما تفعله الدول الخليجية من استقطاب أحداث عامة في كرة القدم العالمية وكرة السلة وغيرها من الأحداث التي تجذب إليها أنظار العالم
- إطلاق تطبيق إلكتروني شامل للسياح يحتوي على خرائط سياحية ومعلومات حجز الفنادق والمزارات

2/5/6 تطوير البنية التحتية السياحية

- رفع كفاءة المطارات المصرية لتستوعب العدد المستهدف من السياح مثل توسعة مطار سفنكس الدولي بالكامل بحلول عام 2025، وتطوير مطارات شرم الشيخ والغردقة لزيادة قدرتها الاستيعابية بنسبة 30% بحلول عام 2027
- تطوير شبكة الطرق والمواصلات، بما في ذلك القطار الكهربائي السريع الذي يربط بين القاهرة والغردقة بحلول عام 2026، وتحسين خدمات النقل السياحي داخل المدن عبر أسطول حديث من الحافلات السياحية المكيفة

3/5/6 تعزيز الاستدامة البيئية في السياحة

- تطوير 10 محميات طبيعية سياحية بحلول عام 2028 لتعزيز السياحة البيئية
- فرض اشتراطات بيئية على الفنادق والمنتجعات لاستخدام الطاقة المتجددة وتقليل التلوث، وإطلاق أول مدينة سياحية خضراء في مصر بحلول عام 2028
- دمج التكنولوجيا والابتكار في قطاع السياحة من خلال إدخال تقنيات الواقع الافتراضي (VR) والذكاء الاصطناعي (AI) في المواقع الأثرية والمتاحف، وإطلاق منصة إلكترونية موحدة لحجز التذاكر لجميع المزارات السياحية والمتاحف بحلول عام 2027، وإضافة سعة إضافية لتوسيع تغطية الإنترنت المجاني في كافة المناطق السياحية الرئيسية

6/6. التوقعات المستقبلية لقطاع السياحة في مصر

- من المتوقع أن تصل الإيرادات السياحية إلى 28.8 مليار دولار بحلول عام 2028، مقارنة بـ 14.1 مليار دولار في 2024، أي بزيادة بنحو 100%.
- زيادة عدد الغرف الفندقية في مصر بنسبة 50% لتلبية الطلب المتوقع خلال السنوات القادمة.

أمثلة للمشروعات المستقبلية لتعزيز السياحة:

- مشروع "الكابيتال بارك" في العاصمة الإدارية كمركز سياحي وثقافي وترفيهي متكامل
- إنشاء منطقة ترفيهية متكاملة في الساحل الشمالي تضم فنادق، وملاهي مائية، ومسارح عالمية
- تطوير رحلات "الكروز السياحي" على طول نهر النيل بين الأقصر وأسوان، مع محطات توقف جديدة في مدن صعيد مصر

7. تأثير خفض قيمة العملة الوطنية والاضطرابات الإقليمية على السياحة

1/7 تأثير خفض قيمة العملة الوطنية

من المحتمل أن يعزز انخفاض قيمة الجنيه أمام العملات الأجنبية رهان مصر على زيادة التدفق السياحي إليها، والمساهمة في زيادة الإقبال السياحي، عبر إغراء السائحين باعتبار أن مصر ستصبح «سوقا سياحياً منخفض التكلفة» نتيجة «فرق العملة»، وهو ما سيغري فئات جديدة من السائحين لم يكن لديهم القدرة المادية من قبل على تحمل تكلفة زيارة مصر، فالسياحة نشاط اقتصادي، وسلعة تصديرية عكسية، فكلما انخفضت تكاليف الإقامة والمعيشة في أي بلد، ساهم ذلك في تصنيف البلد كمقصد سياحي منخفض التكلفة، وبالتالي تجذب السائح الذي يقارن الأسعار قبل أن يحدد أين سيقضي عطلته، كما أن تكلفة المعيشة تكون ضمن المفردات التي تستخدمها شركات السياحة للترويج. وهو ما سيؤدي بمصر إلى جعلها:

- وجهه أكثر تنافسية مقارنة بدول أخرى
- جذب السياح من أسواق ذات إنفاق مرتفع
- زيادة دخل مصر من العملة الحرة وبالتالي استقرار سعر الصرف وتأثيراته على الاقتصاد القومي

2/7 تأثير الاضطرابات السياسية الحادثة في المحيط الإقليمي

يعد الاستقرار السياسي من أبر العوامل المؤثرة في قطاع السفر والسياحة والذي كان يعاني من تداعيات جائحة كورونا ولا يزال في مرحلة التعافي، خاصة أن الطلب السياحي لديه حساسية كبيرة اتجاه أشكال العنف السياسي كالحروب والإرهاب والاضطرابات التي تهدد أمن وسلامة السياح في المقاصد السياحية، مثل أحداث السابع من أكتوبر في قطاع غزة ضد الكيان الصهيوني، وتسعى كل الدول في العالم إلى اتخاذ العديد من الإجراءات سعيًا منها للحفاظ على الاستقرار السياسي والذي يساهم بدوره في تعزيز السياحة إقليميًا ودوليًا من خلال:

- تنفيذ خطط إدارة الأزمات لضمان استمرار تدفق السياحة
- التوسع في تأمين الوجهات السياحية
- استمرا دعم حملة العلاقات الدولية لتعكس استقرار المقصد المصري

8- التدابير الواجب اتخاذها لتحقيق الرؤية التنموية الاقتصادية للقطاع السياحي

كما سبقت الإشارة، تستهدف الاستراتيجية الوطنية للسياحة المستدامة في مصر 2030 زيادة الحركة السياحية إلى 30 مليون سائح حتى عام 2028، من خلال العمل على تحقيق معدلات الحركة السياحية الوافدة إلى المقصد السياحي المصري بنحو 25% و30% سنويًا، وذلك في إطار رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030 . وتقوم الاستراتيجية علي ستة محاور رئيسية، وهي:

المحور الأول: الإصلاح المؤسسي والتشريعي

المحور الثاني: رفع القدرة التنافسية للمقصد السياحي المصري

المحور الثالث: الأهداف الاقتصادية المتعلقة بـزيادة أعداد السائحين، وزيادة أعداد الليالي السياحية، ومعدلات الإنفاق السياحي، واستهداف شرائح ذات إنفاق أعلى من السائحين

المحور الرابع: تعزيز المشاركة الاجتماعية ورفع كفاءة الموارد البشرية

المحور الخامس: العمل على تعظيم الاستفادة من الوسائل التكنولوجية

المحور السادس: الحفاظ على التوازن البيئي واستدامة النشاط السياحي والأثري

والتالي تصور لبعض التدابير التي يجب اتخاذها لتحقيق الرؤية التنموية الاقتصادية للقطاع من خلال زيادة حركة الطيران لاستيعاب 30 مليون سائح سنويًا، وذلك على النحو التالي:

1/8. تحليل الأرقام والاحتياجات

- الوصول إلى 30 مليون سائح سنويًا، نحتاج إلى 2886 رحلة طيران أسبوعيًا، بمتوسط 200 راكب لكل رحلة
- توسيع التعاون مع شركات الطيران العالمية وزيادة سعة المطارات لتلبية الطلب المتزايد

2/8. الحوافز لزيادة حركة الطيران

- تقديم تخفيضات في رسوم الهبوط والإقلاع
- دعم شركات الطيران منخفضة التكلفة (Low-Cost Carriers) لزيادة عدد الرحلات
- منح تسهيلات ضريبية لشركات الطيران التي تزيد عدد الرحلات إلى مصر
- تقديم حافز لشركات الطيران الدولية لاستخدام الأوقات الليلية

3/8. تحليل SWOT للطيران السياحي

نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات
• الموقع الاستراتيجي لمصر • الطلب السياحي المتزايد • المناخ الملائم طوال العام	• اعتماد مصر على اتفاقيات الطيران الثنائية بدلا من الاتفاقات العرضية للطيران في الاتحاد الأوروبي • محدودية الطاقة الاستيعابية للمطارات	• تطوير اتفاقيات السماوات المفتوحة للطيران • جذب استثمارات في قطاع الطيران • تحسين البنية التحتية للمطارات لاستيعاب المزيد من الرحلات • تقديم حوافز لشركات الطيران لزيادة الترددات	• المنافسة الإقليمية • ارتفاع أسعار الوقود

4/8. استراتيجيات التعاون الدولي

- دعم شركات الطيران الأوروبية لتسيير رحلات مباشرة إلى الوجهات السياحية المصرية
- توسيع شراكات الطيران مع شركات من آسيا وأمريكا اللاتينية
- تفعيل اتفاقيات حرية السماوات المفتوحة لضمان تدفق الرحلات دون قيود
- إقامة قوافل لمقابلة شركات الطيران الدولية والتي تصل لـ 2500 شركة

5/8. تنمية قطاع السياحة: التحديات والحلول

التحديات	الحلول
• تعدد الموافقات على برامج الرحلات السياحية • ارتفاع الرسوم الإدارية والبيروقراطية • نقص الخدمات الأساسية في بعض المناطق السياحية (مثل دورات المياه والمواصلات) • ضعف التحول الرقمي في بعض الخدمات السياحية • ضعف الأدوات الترويجية المستخدمة	• توحيد الموافقات على برامج الرحلات السياحية لتسريع الإجراءات • تطوير الخدمات الرقمية وتسهيل حجز الرحلات والتذاكر إلكترونيًا • تقديم حوافز ضريبية للمشروعات التي تقوم على تحسين البنية التحتية السياحية • مبادرات لتجديد الفنادق وليس بناء الفنادق فقط كما هو الحال حاليًا • تعزيز الاستثمار في السياحة التسويقية عبر آليات مثل Tax-Free Shopping لجذب السياح من الأسواق ذات الإنفاق المرتفع • تحديث الأدوات المستخدمة في الترويج • زيادة القوافل السياحية للدول المصدرة للسياحة • عدم الاقتصار على التواجد في المعارض السياحية الدولية، ويجب أن تشمل المعارض المتخصصة والجماهيرية • إيجاد بدبل للمكاتب السياحية بإيجاد شركات تسويقية كبديل • أجندة سياحية سنوية ثابتة (رياضية ، فنية ...إلخ)

6/8. الحسابات القومية للسياحة المصرية

1/6/8أهمية الحسابات القومية للسياحة

- الحسابات القومية للسياحة هي أداة إحصائية تُمكن الحكومات من قياس الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة على الناتج المحلي الإجمالي
- تساعد في تحليل الإيرادات السياحية المباشرة وغير المباشرة وتقديم بيانات دقيقة حول تدفقات الأموال داخل الاقتصاد
- يتم استخدامها من قبل صُناع القرار لوضع السياسات الاقتصادية وتطبيق التخطيط الاستراتيجي

2/6/8 قطاع السياحة في الموازنة العامة للدولة

- تُدرج مخصصات قطاع السياحة في الموازنة العامة للدولة المصرية، ضمن بنود متعددة، تشمل دعم المنشآت السياحية، الترويج السياحي، والاستثمارات في البنية التحتية السياحية
- لا يتم تخصيص بند مستقل للسياحة في الموازنة، وتدرج الإيرادات ضمن "الإيرادات الأخرى"، والتي بلغت 321.8 مليار جنيه في مشروع موازنة 2021/2020، ما يمثل نحو

14% من إجمالي الإيرادات العامة، ووفقًا للبيان المالي للسنة المالية 2025/2024، تبلغ الإيرادات العامة المتوقعة للموازنة حوالي 2.6 تريليون جنيه، ما يعادل 15.4% من الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة 8.5% عن العام المالي السابق.

- تُدرج مخصصات تطوير السياحة ضمن "الباب الثالث: الموارد الذاتية والاستثمارات"، وتتضمن:
  - دعم المنشآت الفندقية والبنية التحتية السياحية
  - مخصصات الترويج السياحي عالميًا
  - تطوير المناطق الأثرية وتحسين الخدمات بها
  - تسهيلات استثمارية لدعم القطاع السياحي

3/6/8 تحديات تطوير الحسابات القومية للسياحة

التحديات	الحلول	التوصيات
• عدم التكامل والتنسيق بين الجهات الحكومية في جمع البيانات • الحاجة إلى تعزيز الرقمنة في قطاع السياحة لضمان دقة الإحصائيات • تطوير منهجيات إحصائية تتماشى مع المعايير الدولية لضمان شفافية التقارير	• إنشاء نظام رقمي موحد لتتبع وتحليل بيانات السياحة في الوقت الفعلي • تعزيز التعاون بين الجهات المعنية، مثل وزارة السياحة والبنك المركزي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء • تدريب الكوادر البشرية على تحليل البيانات السياحية واستخدام أدوات التنبؤ الاقتصادي لتحسين السياسات الاقتصادية	يقترح تشكيل لجنة اقتصادية بمعهد التخطيط القومي بحيث تهدف اللجنة إلى: • وضع خطة تنموية للسياحة المصرية وفق أسس اقتصادية وعلمية متكاملة ومتوافقة مع المعايير البيئية وخطة الدولة في البنية التحتية (المرافق كالكهرباء، والمياه ، والصرف الصحي، والاتصالات، وخدمات الإنترنت) • التعاون مع المؤسسات البحثية والقطاع الخاص لتطوير سياسات اقتصادية سياحية مستدامة • وضع الخطة التنفيذية للقطاع • تطوير مؤشرات لقياس الأداء ولمتابعة التطور الاقتصادي لقطاع السياحة وتحقيق مستهدفاته

الرؤية التنموية لقطاع السياحة: بحلول عام 2035، تصبح مصر واحدة من أفضل خمس وجهات سياحية عالميًا، بمزيج فريد يجمع بين الأصالة التاريخية والرؤية المستقبلية.

يتطلب تحقيق الرؤية السابقة تضافر الجهود بين القطاعين العام والخاص، مع التركيز على الابتكار، والجودة، والاستدامة.

المداخلات:

تناولت المداخلات من السادة الحضور العديد من التعليقات والأسئلة وذلك على النحو التالي:

- لا يساهم قطاع السياحة في التنوع الاقتصادي فقط، ولكن تساهم السياحة في بناء الإنسان وتعزز من انتماءه للعالم من حوله، وتساعده على تقبل الآخر، وتفهم ثقافته وعاداته وتقاليده، ومن ثم علينا الترحيب بالسائحين كضيوف، وعلى الدولة أن نتعامل معهم وفق ما تقتضيه الأنظمة والقوانين وألا يكون هناك ترحيب زائد قد ينقلب إلى الضد، أو تنفير نجني آثاره ونحرم اقتصادنا من فرص واعدة لتوظيف الشباب، وبالتالي يتأثر الاقتصاد بشكل عام بصورة سلبية، فالسياحة بالفعل هي النفط الحقيقي وتعد من أكبر القطاعات المولدة للوظائف
- تعمل المنظمة السياحية في مناخ يتسم بالحركة والتغير والتنوع الحضاري والتكنولوجي والسلام العالمي، ويعتبر قطاع السياحة من القطاعات عالية المخاطرة، ولذلك يتعرض إلى العديد من المخاطر، حيث يعد القطاع السياحي أكثر القطاعات تأثرًا بالأزمات المعقدة داخليًا وخارجيًا، والتي تختلف أسبابها ونتائجها من بلد لآخر، ومن منطقة لأخرى، ومن منظمة لأخرى باختلاف طبيعة وخصوصية عمل هذه المنظمة سواء أكانت (فنادق أو شركات للسفر والسياحة، أو شركات طيران، أو منشآت ترفيه.. إلخ) وعليه، يجب أن تواجه كل أنواع المخاطر سواء كانت مخاطر سياحية أو مخاطر اقتصادية أو سياسية، أو أمنية أو اجتماعية، أو مخاطر بيئة وصحية مثل أحداث جائحة كوفيد 19، ومن ثم يجب وضع خطة علمية مدروسة لإدارة المخاطر والأزمات، كما أن هناك حاجة دائمة للتطوير في أساليب التعامل مع المشكلات التي يواجها قطاع السياحة للحفاظ على عناصر الطلب والعرض السياحي المتاح والمستقبلي
- لدي مصر العديد من نقاط القوة يتمثل في القرب من الدول المصدرة للسياحة، وتفردها بمُناخ جيد طوال العام، و شواطئ متميزة على البحرين المتوسط والأحمر، إلى جانب الاستثمارات السياحية الكبيرة، إلا أن هناك عددًا من التهديدات يتمثل في ضعف الدعاية الإعلامية وزيادة منافسة الدول الإقليمية لاسيما تركيا والإمارات
- من الضروري تسليط الضوء والتعريف بإمكانية رد الضريبة على المشتريات للسائح من خلال التسويق لذلك، ووضع لافتات إرشادية داخل المطارات بهذه الخدمة والترويج لها ضمن الحملات الإعلانية والدعائية عن مصر خارجيًا، وهذا التوجه ينشط سياحة التسوق كما يحدث بمختلف دول العالم، ويتم رد ضريبة القيمة المضافة للسائح على مشترياته داخل صالة المطار من خلال مكاتب الجمارك المعنية بذلك، أو توفير مكاتب لذلك داخل المولات التجارية الكبيرة، ويشجع رد الضريبة للسائح على سياحة التسوق، ويزيد من معدلات الصادرات المصرية دون أي تكلفة، كما يوفر عملات أجنبية مختلفة، وينشط الصناعة بشكلٍ عام.
- العمل على عدة محاور تقوم على استهداف مجموعة من الأسواق حاليًا، خاصة التي بها نسب إقبال متزايد مثل السوق الإيطالية التي تستعد للعودة بقوة وتحتل مكانها الطبيعي في السياحة الوافدة إلينا، وتنشيط حركة الطيران من وإلى الأسواق المستهدفة كخطة عاجلة، وإعداد برامج سياحية متميزة تجمع بين السياحة الشاطئية والسياحة الترفيهية وكذلك السياحة الثقافية والأثرية
- يساعد التحول الرقمي في مجالات السياحة والآثار على زيادة التسويق الرقمي وابتكار طرق جديدة في جذب السائحين إلى المقاصد السياحية، من خلال إنشاء منظومة إلكترونية للبرامج السياحية، تدعم قيام الشركات السياحية لاستخدام نظام متطور لتحميل برامج الرحلات

- اعتماد تكلفة برنامج إعادة تفعيل وحدة الحسابات الفرعية للسياحة للتوعية بأهمية مخرجات البرنامج المرتبطة بتشجيع السياحة المحلية وقياس مردودها على الاقتصاد المصري وكذلك دراسة خصائص السائحين الوافدين وتقييمهم للخدمات السياحية المقدمة وتقدير الدخل السياحي
- يكثر الحديث سواء من قبل الدولة أو الأفراد عن الإيرادات السياحية الإجمالية فقط، ولا يؤخذ في الاعتبار تكلفة توفير البنية الأساسية ووسائل النقل وغيرها، مما تحتاجه منظومة السياحة، وعليه يجب توضيح الإيرادات الصافية للنشاط السياحي في مصر وليس الإجمالي فقط
- تعد منطقة الساحل الشمالي من ضمن مناطق الخريطة المستقبلية للسياحة، وقد تم طرح المنطقة كوجهة سياحية عالمية لزيادة الاستثمار السياحي فيها، لتصبح وجهة للسياحة في منطقة البحر المتوسط التي تعد أغني مناطق العالم من الوجهة السياحية، ولم تعد في نهاية المطاف إلا قري ومنتجعات سياحية يقتصر استخدامها على شهر أو شهرين فقط طوال العام. وكانت البداية بقرية مارينا على سبيل المثال، والآن مدينة العلمين الجديدة تسير في نفس الاتجاه، وبذلك تحولت مدخرات رجال الأعمال إلى بنايات وقرى صغيرة لم تكن وسيلة للجذب السياحي العالمي، ويلقي ذلك مزيدًا من القلق حول مشروع رأس الحكمة الجديد والذي قد يعتبر هدر للأموال العامة، لذا يجب على الدولة أن تستفيد من المناطق المشار إليها لتصبح مقصدًا عالميًا للسياحة طوال العام وليست للسياحة الداخلية فقط
- لماذا لم يتم متابعة توصيات مخرجات الحوار الوطني عن السياحة؟، والتي نصت على ضرورة التوسع في إصدار تراخيص المنشآت والشركات السياحية لمواجهة الطلب المتزايد، والتوسع في تشجيع الطيران منخفض التكلفة، بما يدعم الاقتصاد الوطني ويعزز مكانة مصر كوجهة سياحية عالمية
- من الضروري تنشيط السياحة الداخلية من خلال حملات إعلانية عن المناطق الأثرية والسياحية المختلفة في كل محافظة ومدينة لتعريف المواطنين بما تحتويه من آثار ومناطق سياحية ومعالم حضارية وتشجيع المواطنين على زيارة هذه المناطق والتعرف عليها
- أهمية زيادة الوعي السياحي وإعادة تجربة الدكتور أحمد فخرى شيخ الأثريين المصريين، والتي تهدف إلى إلقاء الضوء على علماء الآثار المصريين الذين كانوا أهم وأفضل من الأجانب ولم يأخذوا حقهم في الشهرة والمجد
- إنشاء منظومة إلكترونية للربط بين قطاع السياحة بالغرف السياحية المختلفة وبين وزارة الداخلية لتعزيز إجراءات تأمين السائحين بالتعاون مع الجهات المختصة، ودمج الإدارة العامة لشرطة السياحة والآثار في جميع فروع وزارة الداخلية لتكون مهمة تأمين وأمن السائح على جميع العاملين بالوزارة وليس قسم منها فقط
- رسالة معهد التخطيط القومي هي تقديم خدمات بحثية وتدريبية وتعليمية واستشارية ومجتمعية تنافسية قائمة على الأدلة، تعزز قدرات المجتمع، وتدعم كفاءة صنع السياسات واتخاذ القرارات في مجالات التخطيط والتنمية، كما أن المعهد بصدد إعداد وثيقة مصر ما بعد عام 2025: رؤية تنموية طويلة الأجل، حيث تساهم تلك الرؤية التنموية كأداة فعالة وآلية علمية لتقدير قيمة الفجوة التمويلية اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية طويلة المدي، والبناء على المكتسبات التي تحققت خلال الفترة الماضية لتحقيق نقلة تنموية كبيرة في المجتمع، وتدعم مخرجات أنشطة المعهد المختلفة من أبحاث وتقارير علمية وفعاليات علمية، وغيرها كمدخلات هامة لهذه الوثيقة

تعقيب المتحدث:

- تعد السياحة دائمًا قاطرة للتنمية، وأحد أهم الروافد الرئيسية لتوفير العملات الأجنبية، فضلاً عن دورها في توفير فرص العمل للشباب، إضافة إلى مساهمتها الفعالة في الموازنة العامة، ويتمثل اهتمام الدولة بالقطاع السياحي في ترأس رئيس الجمهورية للمجلس الأعلى للسياحة
- من شأن مشاريع الساحل الشمالي وضع مصر على خريطة السياحة العالمية وضمان السياحة كمصدر مستدام للعملة الأجنبية. وقد نجحت الحكومة خلال السنوات القليلة الماضية في جذب الكثير من المشروعات الكبرى على سواحل البحر الأحمر والبحر المتوسط، كان آخرها التي تم الإعلان عنها كمشروع رأس الحكمة، وزياده الاهتمام بالمنطقة الاقتصادية لقناه السويس، والاستثمار على جانبي الممر الملاحي العالمي لقناة السويس، وتحتاج الدولة إلى زياده الاهتمام بإقامة مشروعات جديدة ومتنوعة في قطاعات مختلفة تساعد على زيادة الإنتاج وزيادة الدخل القومي، وتوفير ملايين من فرص العمل للشباب، بما ينعكس بالإيجاب على زيادة معدل النمو وارتفاع مستوى المعيشة
- تتميز منطقة غرب مطروح حتى الحدود مع دولة ليبيا بشواطئ تميزها عن غيرها بصفات فريدة، حيث أنها ما زالت بكر، وتمتاز بالهدوء ونقاء الرمال البيضاء، إلى جانب نقاء المياه وشفافيتها العالية، والتي تحمل في طياتها منطقة واعدة للاستثمار السياحي، وما يمكن أن تجنيه الدولة من عوائد إذا استُخدمت أفضل استخدام ممكن، مع ما تم من تجهيز في البنية التحتية بالساحل الشمالي لجذب الاستثمارات
- لدى مصر عددًا من نقاط القوة يتمثل في القرب من الدول المصدرة للسياحة، وتفردها بمُناخ جيد طوال العام، و شواطئ متميزة على البحرين المتوسط والأحمر، إلى جانب الاستثمارات السياحية الكبيرة، إلا أن هناك عددًا من التهديدات يتمثل في ضعف الدعاية الإعلامية المصرية، وزيادة منافسة الدول الإقليمية، لذا يجب الاستفادة من ميزة الجوار للقارة الأوروبية لزيادة العمل على استقبال المزيد من السياح الأوروبيين، وإعادة النظر إلى السوق الإيطالية التي تستعد للعودة بقوة وتحتل مكانها الطبيعي في السياحة الوافدة
- يجب مواجهة جوانب الضعف التي تؤثر على تنافسية مصر كمقصد سياحي دولي وإقليمي، وتتمثل في ضعف سرعة وكفاءة الإنترنت، وإجراءات تنظيم المرور وعمليات التأمين، وعدم كفاية وكفاءة بيئة النقل البري والجوي في مصر، وضعف إجراءات الصحة والسلامة، حيث تشهد منطقة الشرق الأوسط منافسة شرسة بين شركات الطيران، خصوصًا في ظل الهيمنة القوية لشركات الطيران الخليجية التي تتمتع بإمكانات مالية ضخمة، وأساطيل حديثة ومطارات عالمية المستوى، حيث تمتلك هذه الشركات حضورًا قويًا في الأسواق التي تستهدفها شركة مصر للطيران
- خطورة إنهاء خدمة الكفاءات العلمية والعملية لنواب الوزراء ومستشاريهم، ورؤساء القطاعات في الوزارات مع كل تغيير وزاري جديد، بعد تراكم الخبرات التي اكتسبوها، لتصبح عملية الترابط بين الوزارة القديمة والجديدة مفقودة، ويؤدي ذلك بدوره إلى العمل في جزر متباعدة تبدأ الوزارة الجديدة من بداية الدائرة وكأنهم في دوائر مغلقة

****